

الريادية



مركز المشروعات الدولية الخاصة
Center for International Private Enterprise



جميع الحقوق محفوظة

CIPE
مركز المشروعات الدولية الخاصة
Center for International Private Enterprise
www.cipe.org www.cipe-arabia.org
www.efham.net www.hawkama.net

الريادية

إعداد مركز المشروعات الدولية الخاصة

عدلت في أكتوبر 2004

جون د. سوليفان، المدير التنفيذي

ألكسندر شكولنيكوف، مسؤول البرامج الدولية

صدرت من مركز المشروعات الدولية الخاصة عام 1992

جون أوزيمكو، رئيس تحرير مجلة الإصلاح الاقتصادي

موريتشيود. بير، مساعد تحرير مجلة الإصلاح الاقتصادي

ومن الهيئة الأمريكية للمعلومات

ستيف مونبالت - محرر

هيوارت سينكوتا - مساعد تحرير

جين س. هولدن - مساعد تحرير

مركز المشروعات الدولية الخاصة هو جزء من غرفة التجارة الأمريكية في واشنطن. وهو مركز لا يهدف الى الربح وهو احد أربعة مراكز محورية للوقضية الوطنية للديمقراطية. مركز المشروعات الدولية الخاصة قام بدعم أكثر من 700 برنامج في أكثر من 80 دولة نامية. المركز يعمل على إشراك القطاع الخاص في الدعوة لإصلاح المؤسسات وتحسين وترسيخ مفهوم الأنظمة الديمقراطية الخاصة باقتصاد السوق. تمول برامج مركز المشروعات الدولية الخاصة أيضا من قبل الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية.

إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة

الريادية CIPE Prosperity Papers: Entrepreneurship

الجرأة سمة من السمات اللازمة عند اتخاذ القرار بالبدء في مشروع جديد، سواء كانت البيئة الاقتصادية المحيطة ملائمة أم غير ملائمة. الجرأة تتمثل في عدة جوانب، جرأة تحمل مخاطر تخصيص رأس المال وترجمته إلى فكرة، جرأة خوض غمار المنافسة، جرأة التوجه نحو مستقبل غير معلوم، الخ. وإذا نظرنا إلى المبادرين على مستوى العالم، سنجد أن جميعهم يتحلون بتلك الجرأة والشجاعة بدء من مرحلة ابتكار الفكرة إلى تنفيذها. عملية الابتكار هي عماد قطاع الأعمال الخاص القوي الذي يدفع الأوطان إلى النمو والازدهار.

ولكن هل يعنى ذلك أن توافر الفكرة الجيدة والجرأة والشجاعة عناصر كافية للبدء في اتخاذ قرار بالريادية بتخصيص المال للبدء في مشروع جديد؟ فلا بد من توافر المناخ الملائم. والمناخ يعنى توافر التدريب الكافي وبرامج التنمية، بالإضافة إلى مساندة الحكومة وبرامج بديلة مثل استخدام رأس المال المخاطر. والأهم توافر هيكل قانونى مستقر وعادل، يشجع على الريادية ويقدرها ويضمن تحقيق العدالة ويحمى ويدعم حقوق الملكية الخاصة ويعمل على تشجيع الكفاءة.

تركز هذه الورقة على أهمية هياكل السوق الملائمة والتي تساعد على نمو الأعمال بقوة وازدهارها. فغالبا ما تكون الفرص محدودة أمام الريادية نتيجة لوجود الضوابط الغير فعالة وانتشار الفساد والإدارة الجزئية للاقتصاد. ولذا، نقوم فى تلك الورقة باستعراض تجارب اتحادات وجمعيات رجال الأعمال والمفكرون والغرف التجارية فى مجال المبادرات الخاصة، للتدليل على أنه يمكن لقطاع الأعمال الخاص من خلال أنشطة المشاركة فى صياغة السياسات العامة (أو ما يطلق عليها أنشطة الدعوة) تقييم تلك الضوابط الغير فعالة والعمل مع الحكومات لتحديد أخطاء وعيوب المؤسسات التي تعرقل الدول أثناء حصادها لثمار السوق الاقتصادي المتأرجح.

الجرأة سمة من السمات اللازمة عند اتخاذ القرار بالبدء في مشروع جديد، حتى في ظل أفضل الظروف الاقتصادية. الجرأة تتمثل في عدة جوانب، جرأة تحمل مخاطر تخصيص رأس المال وترجمته إلى فكرة، جرأة خوض غمار المنافسة، جرأة التوجه نحو مستقبل غير معلوم، الخ. وإذا نظرنا إلى المبادرين على مستوى العالم، سنجد أن جميعهم يتحلون بتلك الجرأة والشجاعة بدء من مرحلة ابتكار الفكرة الى تنفيذها. عملية الابتكار هي عماد قطاع الأعمال الخاص القوي الذي يدفع الأوطان إلى النمو والازدهار.

يعتبر القطاع الخاص القوي عصب نجاح النمو الاقتصادي بما يمثله من قدرة المشروع على توفير رأس المال وخلق فرص العمل ومضاعفة قيمة المشروع ولعب دور فعال في تدعيم الأسواق والحد من مستويات الفقر. ولازال حتى اليوم اهتمام الأجهزة الحكومية المعنية والمستثمرين الرئيسيين منصبا على الشركات الوطنية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات، في حين تغفل تلك الأطراف الاهتمام الكافي بمشكلات المشروعات الصغيرة أو المبادرات الجديدة التي تتسم بالابتكار. في ظل هذه الظروف، يجد المبادرون أنفسهم خارج نطاق الاقتصاد الرسمي مما يدفعهم إلى اللجوء إلى ممارسات غير قانونية بسبب فقدان أدوات المشاركة الرسمية التي تؤهلهم للتعبير عن آرائهم في السياسات الحاكمة للسوق.

وقد أوضحت التجربة أن الدول التي تدعم المبادرين ذوي الافكار المبتكرة والذين يتمتعون بجرأة وشجاعة في تنفيذ أفكارهم، هي الدول التي نمت وازدهرت خلال العقود السابقة. في حين اتسمت الدول التي وضعت العراقيل أمام نمو وازدهار هذا النوع من المبادرات بمستويات فقر مرتفعة. فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد أساس القوة الاقتصادية للدول المتقدمة بمساهمتها الرئيسية في ازدهار تلك الاقتصاديات القوية.

ما هي العوامل التي تؤدي الى عرقلة ازدهار ونمو تلك المبادرات؟ لنا أن نقول أن تلك العوامل تتمثل في ندرة الموارد المتاحة أمام هؤلاء المبادرين في الدول النامية وضعف البنية التحتية وعدم فاعلية الضوابط والأنظمة الحاكمة لعملها. لذا لا بد من توحيد الجهود لخلق مناخ مستقر فعال وقابل للتوقع.. مناخ يوفر الإطار القانوني للمبادرات الشخصية.

مسؤولية إزالة القيود المفروضة على المبادرات يقع على عاتق الحكومات، وهي مسؤولية تتعدى حدود التصريحات العالية الصاخبة التي تصدر من قبل الحكومات حول تدعيم القطاع الخاص. فعلى عكس ذلك، يجب ترجمة تلك الشعارات إلى قدرة للحكومات المحلية وواضعي السياسات على خلق مناخ يسمح للمبادرين بعدم استنفاد مواردهم للتعامل مع المعوقات والضوابط المعقدة بشكل يومي. كما أن إزالة القيود يؤدي إلى زيادة قدرة الحكومات على توجيه مشاركة القطاع الخاص نحو جهود الإصلاح. ففي الدول التي يأخذ فيها شكل الحوار الدائر بين أصحاب الأعمال والحكومات شكل الاتجاه من أعلى إلى أسفل تقوم الحكومات بإصدار الأوامر وإذعان المشروعات لتلك الأوامر، وتزيد فيها الضوابط وتنتشر الإدارة الجزئية للأنشطة الاقتصادية بما يؤثر سلباً على نمو القطاع الخاص. أما عندما تتركز الحكومة على مسؤولية تطبيق القوانين بعدالة، تتوافر بيئة ملائمة لانتعاش الاقتصاد بشكل عام.

في الأسواق المتقدمة، البدء في مشروع جديد يكون عملاً سهلاً نسبياً، فالفرصة مهيأة للمبادرين للحصول على موارد مالية ومعارف متخصصة وخبرات مهنية عالية وبنية تحتية اجتماعية ومادية وسياسات مشجعة لنشاط المبادرون. في حين أنه في كثير من البلدان النامية، تكون إمكانية الحصول على تلك الموارد والمعلومات محدودة للغاية نتيجة وجود الضوابط الغير فعالة وعدم تطبيق القوانين وانتشار الفساد في أجهزة الدولة مما يضطر المبادر إلى اللجوء إلى القطاع الاقتصادي غير الرسمي أو ما يسمى باقتصاد الظل. هؤلاء المبادرون الذين يعملون خارج الاقتصاد الرسمي لا تتوافر لديهم قدرة الاستفادة من الخدمات العامة والمؤسسات الائتمانية والحماية القانونية وإنفاذ القانون من خلال عقود سارية النفاذ ولا تتوافر لديهم المعلومات الصحيحة التي يمكن الاعتماد عليها.

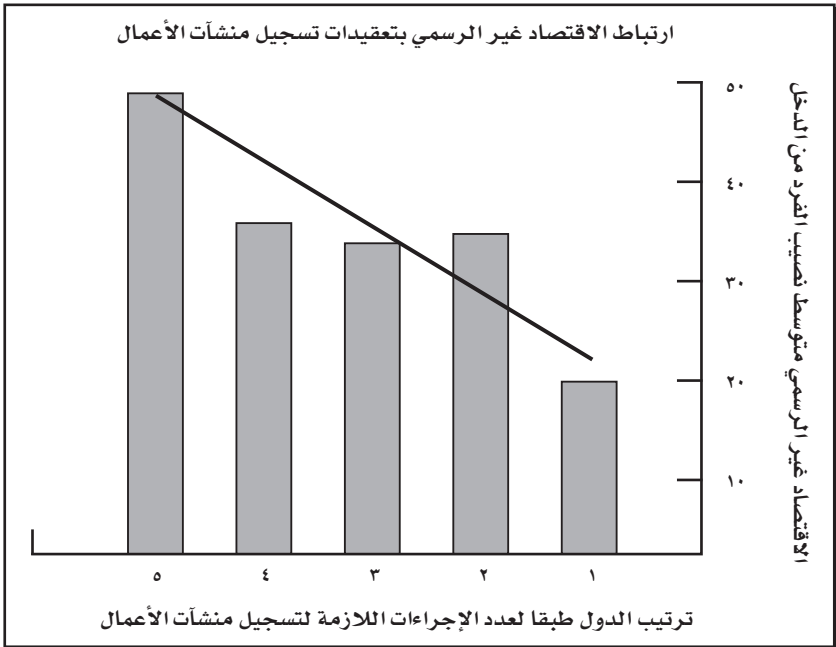
واليوم يتزايد ادراك الدول لأهمية تفعيل دور لقطاع الخاص لخدمة عملية التنمية ليكون الدافع والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.. ويمتد هذا الادراك الى تلك الدول التي سبق لها إعاقة ومنع هذه المشروعات لمصلحة الحكومات. ومن منطلق هذا الادراك، تلعب الحكومات اليوم دوراً حاسماً لمساعدة المبادرين للمشاركة في آفاق الرخاء عن طريق تطبيق السياسات الملائمة ونشر برامج

المساندة. وحتى فى الدول التى تعتز بازدهار القطاع الخاص بها مثل اليابان وكوريا الجنوبية، لم تنجح تلك الدول إلا بعدما وضعت الأسس السليمة فى موضعها السليم. وبالنسبة للدول التى تتلمس خطواتها نحو إصلاح السوق فإن المهمة واحدة، ألا وهى أن تتوفر المقومات الصحيحة قبل المضى نحو النمو والتطوير.

النقطة الجوهرية واضحة.. وهى أنه من أجل ازدهار مشروعات القطاع الخاص، يجب أن تساعد الحكومات على ترسيخ وتوفير المناخ الذى يحفز ويعترف بأنشطة الريادية. ولكن ما هى مقومات هذا المناخ؟ الإجابة بالطبع لن تكون واحدة لكل الدول، ولكن هناك ثلاثة مبادئ أساسية تخدم كإطار أساسى للريادية.

مبادئ الإطار الأساسي للريادية

ضرورة تهيئة المناخ الملائم القائم على سياسة السوق الحر المرتكز على هيكل تنظيمي قانوني صحيح. فالمشروعات لا يمكن أن تعمل في فراغ.. الحكومة تحتاج إلى وضع الضوابط التي تحكم الأنشطة الأساسية للسوق ولابد لهذه الضوابط أن تكون واحدة لجميع الأفراد فالعدالة مبدأ أساسى من مبادئ السوق الحر الفعال. ولكن فى أغلب الأحيان لا يطبق هذا المبدأ بالصورة السليمة، حيث يبالغ واضعو السياسات في عملية إحكام السوق أو الرقابة عليه. وفى حالات المبالغة في ضبط السوق، تظهر السوق السوداء ويستمر وجود المبادرون خارج الاطار الرسمى للاقتصاد، فى محاولة للهروب من التكلفة الباهظة الناتجة عن الالتزام بالضوابط التنظيمية الكثيرة. واقتصاد السوق السوداء يمثل بيئة خصبة لتوليد الفساد الذي يؤدي إلى إضاعة الموارد وتخفيض الكفاءة ومحدودية الوصول إلى المؤسسات الائتمانية مما يؤدي بدوره للحد من قدرة المبادرين على إدارة أعمالهم.



الريادية

- يتطلب المناخ الملائم أيضا توفر التدريب على الريادية وتوفير برامج التنمية والتطوير. ويتطلب البدء في المشروع أشياء عدة أكثر من مجرد توفر الفكرة والاستعداد لمواجهة المخاطر. فإذا ما كتب للمبادر أو الريادي النجاح، لابد أن يتوافر لهم مهارات الريادية مثل المعرفة بكيفية التعامل المالى والقدرة على التواصل مع الآخرين. وتزداد ضرورة توفير التدريب الفعال على الريادية في الدول التي يتسم نظام تعليمها بالتقليدية، والنظام التعليمى التقليدى هو نظام لا يتوفر فيه التدريب حتى فى أبسط صوره. وفي ظل هذا المناخ، تزداد ضرورة الاهتمام بثقافة الريادية والتعريف بمبادئها ليس فقط على المستوى الشعبى ولكن أيضا على مستوى مسؤولي الحكومة. فعند تحول الدول نحو اقتصاد السوق الحر، تكون ثقافة الريادية والتعليم المرتبط بها أمرا حيويا وفاعلا في عملية التنمية.

- ضرورة توافر مساندة حكومية وبرامج المساعدات المالية مثل إمكانية الحصول على رأس المال المخاطر للمشروعات الجديدة والصغيرة. فعادة ما يخاطر المبادر المتحمس بجميع مدخراته فى ظل انعدام مساعدة الحكومات لتعزيز وتحفيز تلك المبادرات، وعادة ما يفضل الناس الابتعاد عن هذه الفرص كثيرة المخاطر. فالحماس لتلك المشروعات الجديدة فى الفكر والابتكار يحوطه كثير من الشك فى احتمالات النجاح وخوف من فقد المدخرات القليلة. لذا، فإن مساعدة المبادرين المتحمسين على تحجيم حجم المخاطر لابد وأن يصبح من آليات الحكومات المتحمسة لخلق قطاع خاص قوى. وفى كثير من الدول النامية تتوافر برامج المساعدات المادية والمتخصصة للأفراد الذين لديهم الرغبة في إنشاء مشروعهم الخاص.

جميع الأسس الثلاثة سابقة الذكر ضرورية ولا يكفى الأخذ بإحداها دون الأخرى. ففى أغلب الدول يكون على المبادرين مهمة التعامل مع القوانين والضوابط كثيرة التعقيد والتي تقتل الرغبة فى البدء فى مشروع جديد أو التوسع فى مشروع قائم. وقد اكتشف معهد الديمقراطية والحرية فى بيرو مسألة الإسراف فى البيروقراطية وآثارها المقيدة للأنشطة الاقتصادية حيث

كشفت عن أن إنشاء مشروع جديد يتطلب إحدى عشر إجراء مختلف يستغرق حوالي 289 يوماً.

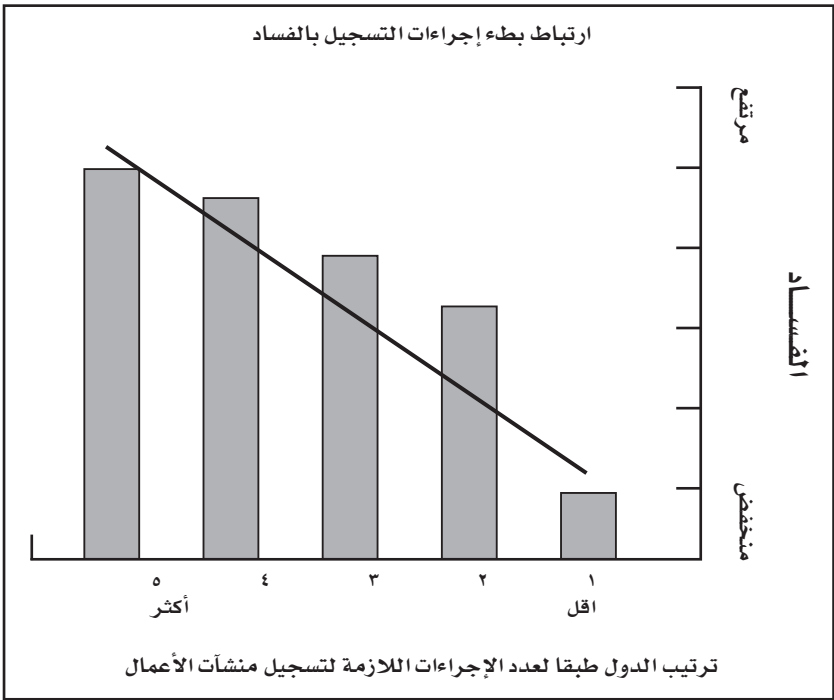
ومنذ هذا الاكتشاف للمناخ القانوني في بيرو في أوائل 1980، قامت كثير من المنظمات على مستوى العالم بدراسات أثبتت نتائجها خطأً مشابهاً ألا وهو المبالغة في التنظيم والضبط الذي يعرقل تنمية وتطوير الأعمال ويعوق النمو الاقتصادي. وتستخلص الدراسة الصادرة عن البنك الدولي¹ في عام 2004 هذه الحقيقة. وبتقييم المعلومات الصادرة عن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، اتضح أن الدول التي تقل فيها الإجراءات هي الدول الأغنى قياساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهي الدول الأقل فساداً. كما يوضح لتقرير أن كثرة التعقيدات الإدارية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع معدلات الفساد حتى بعد الانتهاء من إجراءات تأسيس وتسجيل المشروع.

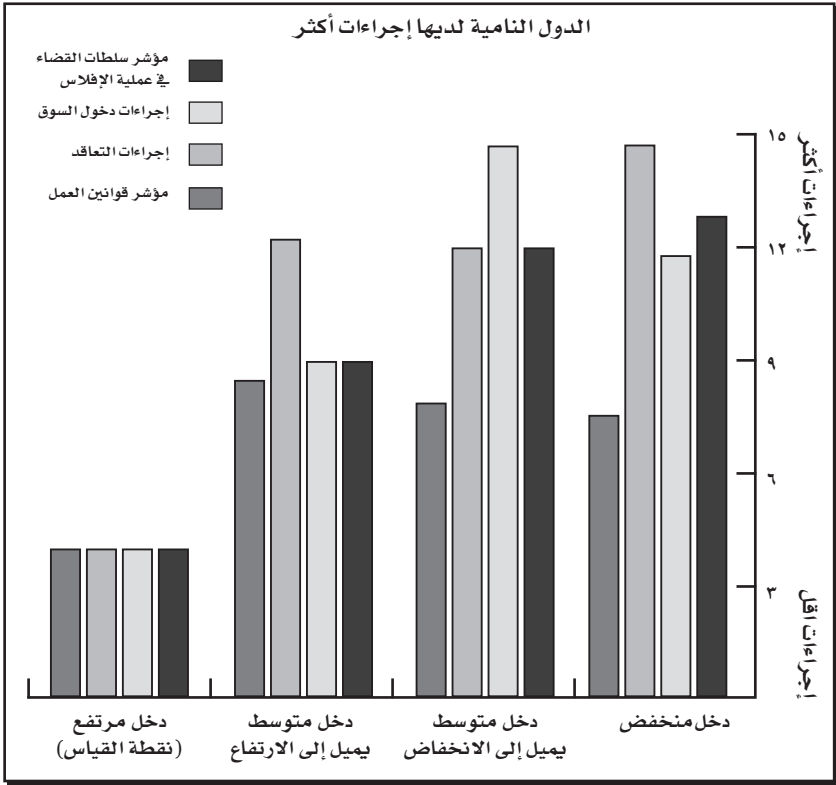
وإذا نظرنا إلى تجارب الدول التي انتهجت مفهوم إدارة النمو الاقتصادي من خلال تدعيم دور القطاع الخاص، فإننا نرى تجارب ناجحة مبشرة مثل تجربة بولندا والدول حديثة الاستقلال التي انفصلت عن الكتلة الشيوعية. فقد أوضحت الدراسات أن المشروعات الصغيرة تزدهر كلما تخلصت من العراقيل والقيود.. حيث استطاعت بولندا بعد حقبة من التخطيط المركزي تبعها انهيار الشيوعية، أن تضع سياسات أدت إلى تشجيع التنمية وتطوير القطاع الخاص. وبعد سنوات قليلة، أقيمت الملايين من المشروعات الصغيرة الجديدة والناجحة في استجابة للسياسة البولندية التي تساند آليات السوق الحر، وأصبحت بولندا محطة للاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي. وعلى النقيض من ذلك، تمسكت بعض الدول بسياسة التخطيط المركزي والمبالغة في فرض القيود والإجراءات مثل رومانيا، فلم تشهد تدفقات الاستثمار الأجنبي التي شهدتها بولندا، بل واجهت رومانيا مشاكل جمة تمثلت في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خلال التسعينيات بسبب ضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على المنافسة.

وعلى الرغم من قيام علاقة بين عدد الإجراءات وفعاليتها ومرونة لقطاع الخاص أو تذبذبه واستقرار النمو الاقتصادي، فإن عملية الإصلاح الاقتصادي لا بد أن تتم بحرص في بداية الأمر. فمع اختلاف مستويات النمو والإصلاح

الريادية

في الدول، نلاحظ أن ما يصلح لدولة قد لا يصلح لدولة أخرى، نظرا لاختلاف الدور الحضاري والتاريخي لكل دولة، وهو ما يطلق عليه دوجلاس نورث (الحائز على جائزة نوبل) "قيمة المعرفة أو الوعي المحلي". فالمعرفة أو الوعي المحلي هي التي تحدد بشكل كبير نجاح مؤسسات الإصلاح. فخلق المؤسسات اللازمة لعمل سياسات السوق يرتبط بالمعرفة المحلية. ولذلك فإن ملاحظات وآراء الرياديون على المستوي المحلي هي التي تحدد نجاح أو فشل الإصلاحات الاقتصادية. أما عن ميل متخذي القرار لإصدار الأوامر أو السيطرة على النشاط التجاري والصناعي وتحديد ما هو أفضل أو أصلح لتلك المشروعات، فهو ميل يؤدي إلى الفشل لابد من تحويله إلى رغبة في الاستماع لمتطلبات ومشكلات القطاع الخاص.





البيئة السياسية والقانونية والتنظيمية

يبدأ الطريق إلى الرخاء عندما تبدأ الحكومات في خلق مناخ يسمح للقطاع الخاص بالازدهار، ويتمثل هذا المناخ في سياسات وأنظمة على عدة محاور هي حقوق الملكية الخاصة والنظام القضائي وإدارة حكومية فعالة وبيئة أساسية قوية.

حقوق الملكية الخاصة

يشكل الحق في الملكية الخاصة جزءاً جوهرياً في بناء القطاع الخاص. وفي حقيقة الأمر، تمثل حقوق الملكية الخاصة وتطبيقها حجر الأساس لنظرية اقتصاد السوق الحر. فالفكرة الأساسية تقوم على انعدام حماية حقوق الملكية الخاصة بما يؤدي إلى فشل الأسواق في القيام بدورها. ويذكر هيرناندو دو سوتو من

خلال "السبيل الوحيد" أن "الأهمية الاقتصادية لحقوق الملكية لا تكمن فى توفير الأصول التى تمكن حاملها من الاستفادة بها ولكنها تمنح مالكها الحافز الكافى لمضاعفة قيمتها عن طريق الاستثمار والتجديد وتسخير الملكية الخاصة لتصبح ملكية منتجة ومؤدية إلى رخاء وتقديم المجتمع ككل."

هذا هو معنى حقوق الملكية التى توجه اقتصاديات السوق، حيث يكتسب المبادرين حقوق ملكياتهم فيعملون على مضاعفة قيمتها واستخدامها كمورد لرأس المال. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الملكية الخاصة ببناء فكرة تنمية الأسواق، مثال سوق التأمين وأسواق الاستثمار الفرعية.

وعند تأسيس مبدأ حقوق الملكية الخاصة نحتاج إلى التركيز على قضايا كثيرة. فتجربة الدول الشيوعية سابقا تدل على أن التحول من مفهوم الملكية الجماعية الى مفهوم الملكية الخاصة يتولد معه ظهور الشفافية وهى أحد أسباب النجاح الرئيسية. فغياب الشفافية يحد من إمكانية الوصول إلى المعلومات ويسمح لصفوة المتعاملين فى السوق الحصول على الممتلكات بقيمة أقل من قيمتها السوقية الحقيقية. فكما نرى فى بعض البلدان، أدى انعدام الشفافية فى تنفيذ برامج الخصخصة الى فشل تلك البرامج.

وهناك مشكلة أكثر جوهرية تكمن فى كثير من البلاد وتتمثل فى غياب حماية حقوق ممتلكات المواطنين، حيث تغيب فى بعض الأحيان حقوق ملكية المساكن. ففى دراسة أخرى أجراها هرناندو دو سوتو، اتضح أن 90% من المصريين أصحاب ملكيات فعلية ولكنها خارج النطاق الرسمى للسوق بل أن الأصول التى يمتلكونها بالفعل تقدر قيمتها بحوالى 250 بليون دولار، أى أنها تساوى 55 مرة حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إذن الفقراء ليسوا فقراء بالفعل وإنما يمتلكون أصولا تنقصها الصفة الرسمية والحصول على تلك الصفة الرسمية أمرا غاية فى التكلفة ويحتاج إلى وقت طويل يصل فى بعض الأحيان الى 17 سنة. ما النتيجة إذن؟ النتيجة واضحة حيث يعجز المواطنون عن رهن ممتلكاتهم نظير الحصول على رأس المال² للبدء فى مشروعات خاصة بهم.

ولا بد من التنويه عن عمليات تنفيذ قوانين حماية الملكية بحيث لا يقتصر الأمر على سن القانون دون قدرة على تنفيذه، مما يدفع المواطنين إلى الاستمرار فى التعامل من خلال الاقتصاد الغير رسمى وعدم التفكير فى التوسع

فى مشروعاتهم واللجوء الى الرشوة لحل مشاكلهم بأسهل الطرق الممكنة. ومن هنا يكون على الحكومات المؤمنة بالفكر الاصلاحى توخى الحذر عند التعامل فى القضايا الخاصة بحقوق الملكية وتلافى التعدى على تلك الحقوق بحيث يتم وضع قواعد تمنع الاستيلاء على الملكية الخاصة والحجز على الملكية الفردية أو تأمين الشركات بطرق استبدادية ودون صرف التعويضات المناسبة.

النظام القضائى أو القانونى

الهيكل القانونى الفاعلة عنصرًا أساسيا فى اقتصاديات السوق الحر حيث تعمل تلك الهياكل بما يحقق مصالح المستهلكين وتستخدم العقود لتكون وسيلة قانونية تفرض تنفيذ الشروط الواردة فيها وتعطى قوة لتنفيذ احكام العقود. ونؤكد فى هذا الصدد أن النظام القضائى النزيه هو المدخل الرئيسى لتنفيذ أحكام العقود.

فعلى سبيل المثال، إذا تخيلنا أن أحد الموردين لم ينفذ الشروط التى تعاقد عليها مع أحد المصانع، مثل عدم تسليم الكمية المطلوبة من سلعة معينة أو أن البضائع التى وردها لا تتمتع بالمواصفات المتفق عليها. ما هو الوضع فى تلك الحالة؟ فى البلاد المتقدمة يمكن لصاحب المصنع فض النزاع عن طريق المحاكم، وبما أن النزاعات القضائية باهظة التكاليف ومضيةة للوقت، فإن صاحب المصنع والمورد سوف يفضلان التفاوض فيما بينهم للوصول الى حل يرضى الطرفين. ماذا لو لم يتوصلا الى حل سلمى؟ فى تلك الحالة يلجأ الى المحكمة مع علمهم المسبق وثقتهم فى أن النظام القضائى سيتيح لكلاهما فرصة الإدلاء بأقوالهم قبل إصدار الحكم. ولذلك نقول أن نزاهة النظام القضائى يمنح كل من صاحب المصنع والمورد الثقة لإبرام العقد.

كما تعمل النظم القانونية فى كثير من البلدان المتقدمة على حماية المستهلك. فعلى سبيل المثال، إذا قام صاحب المصنع ببيع سلعة معيبة، سيحاول المستهلك الاتصال بالمنتج لحل تلك المشكلة التى عادة ما يتم حلها من خلال استبدال السلعة المعيبة بأخرى سليمة. فالمنتج لا يرغب فى هروب المستهلك من سلعته، فهو كغيره من المنتجين يمنح المستهلك ضمانات كافية ليطمئن المستهلك أنه قادر على استبدال السلعة أو إعادتها واسترجاع ثمنها فى حالة عدم صلاحيتها. هذه الضمانات تعرف باسم "شهادة ضمان المنتج". وعلى الرغم من ذلك ففى

حال استمرار عدم الرضا لدى المستهلك، يكون لديه فرصة اللجوء إلى هيئات حماية المستهلك التي تديرها الحكومات أو جمعيات المستهلكين أو يمكنهم رفع دعواهم للقضاء. وبدون هذه الضوابط، يتمتع المستهلك عن شراء السلعة مما يؤدي إلى انخفاض مستوى البيع لدى المنتج.

أن الالتزام بنود التعاقد من قبل المنتجين والمستهلكين هي العامل الرئيسي في سبيل فعالية الأسواق. وهناك دراسة قام بها البنك الدولي حول المناخ العالمي للمشروعات توضح العلاقة المباشرة بين تنفيذ العقود ونصيب الفرد من إجمالي الدخل المحلي. وتوضح نتائج الدراسة أن تنفيذ العقود من شأنه أن يخفض التكلفة ويختصر الوقت ويبسط الإجراءات في البلدان ذات الدخل المرتفعة. ففي تلك المجموعة من الدول، تبلغ تكلفة تنفيذ العقود 6.6 % من متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي ويحتاج إلى 18 إجراء يستغرق 210 يوماً. أما في الدول الأقل تقدماً، فيبلغ تنفيذ العقود 30 % من نصيب دخل الفرد ويحتاج إلى 30 إجراء تستغرق سنوات.

ولذلك، يكون على الدول التركيز على خلق نظام قضائي فعال وكفاء يضمن تنفيذ العقود عند مستوى تكلفة منخفض في وقت قصير. ويشمل ذلك تسهيل الاجراءات واعتبار نزاهة النظام القضائي جزء لا يتجزأ من كفاءة النظام. كما يلزم الاهتمام بمستوى تعليم المسؤولين في السلك القضائي بالإضافة إلى مستويات التقدم التقني لهذا النظام.

فماذا يحدث عند إخفاق النظام القضائي وعدم تمكنه من تنفيذ العقود؟ في هذه الحالة يفقد المبادرون إيمانهم بوفاء العهود ويتعاملون في الغرف المغلقة حيث تسيطر العلاقات الشخصية وتكون هي الفاصل في إنهاء المنازعات. ونتيجة لذلك، تقل قدرة المبادر على التوسع في مشروعاته حيث يجد نفسه مرغماً على التعامل من خلال أسواق مغلقة وشخصية.

تصميم سياسات مشجعة للأعمال

توصيات لمتخذي القرار

- بدء النشاط: تسهيل إجراءات التسجيل والحصول على التراخيص.
- الإفصاح: وضع شروط إفصاح سليمة حتى تتوفر المعلومات للمستثمرين والمستهلكين.

- المعلومات: منح الجميع على حد سواء فرصة الحصول على معلومات من الحكومة عن الضوابط والموارد المالية.
- حقوق الملكية: تعريف وضمان تنفيذ حقوق الملكية.
- التمويل: وضع نظام مالي محلي عن طريق خصخصة البنوك الحكومية وتقديم برامج الحوكمة عن طريق القطاع الخاص.
- العمالة: سن قوانين العمل البسيطة والفعالة؛ السماح لقوى السوق بتحديد الأجور.
- المنافسة: إزالة القيود على المنافسة، إيقاف الدعم عن المشروعات الغير فعالة.
- التجارة: خفض التعريفية الجمركية أو الحواجز الجمركية، إزالة نظام حصص الاستيراد والتصدير لنخبة مختارة.
- الضرائب: تسهيل الإجراءات و/أو حفظ معدلات التحصيلات الضريبية عن طريق رفع مستوى الالتزام الضريبي.
- مراقبة الأسعار: إزالة سياسة مراقبة الأسعار وترك عملية تحديد الأسعار لقوى السوق.
- الإفلاس: وضع سياسات صحيحة للإفلاس
- رفع الكفاءات وبناء الكوادر: وضع البرامج التي توفر للمبادرين مهارات تقنية وإدارية ومالية.

الإدارة العامة

تلعب المؤسسات الحكومية دورا مركزيا فى خلق البيئة المشجعة للأعمال، فالمؤسسات الحكومية الفعالة تتسم بالانفتاح واللامركزية إلى جانب الاستقرار والنزاهة. فهي تخلق المقومات التي تسمح للمواطنين بالمشاركة والمنافسة في السوق بشكل متساوي، فهي تمنحهم حرية التصرف سواء باتخاذ قرار الدخول في أنشطة اقتصادية أو عدمه وبدون إرهابهم بالضوابط الكثيرة. فمن الضرورة أن يكون للقطاع الخاص الحرية في التعبير عن مشكلاته والمشاركة في سن القوانين التي ستؤثر على معاملاته. ويتم ذلك في كثير من البلدان عن طريق مؤسسات تطوعية تأخذ شكل جمعيات رجال الأعمال تعمل

الريادية

على ضمان توضيح مطالب أعضائها وصياغتها في صورة سياسات وبرامج وطنية يتم بمقتضاها تعديل القواعد الحاكمة لقطاع الأعمال. وحرصا من مركز المشروعات الدولية الخاصة على تسجيل نجاح تجارب المشاركة في عملية الاصلاح الاقتصادي، فقد وفر عدد من الأمثلة الناجحة لبعض الجمعيات والمنظمات على مستوى العالم أثرت تأثيرا كبيرا على السياسات العامة المؤثرة في الريادية. والمشاركة من قبل الجمعيات والمنظمات الوطنية مسألة هامة لأنها تسمح للدول تلافي عملية الإصلاح من أعلى إلى أسفل، السياسة التي أثبتت عدم المرونة وعدم القدرة على التصدي للمشاكل الاقتصادية الحقيقية. كما أن مشاركة الجمعيات والمنظمات الوطنية تضي شرعية على المؤسسات السياسية وبذلك تخلق أنظمة سياسية قادرة على المشاركة وتجعل المواطن يشعر بأنه غير مستثنى من عملية اتخاذ القرار ووضع السياسات.

البنية الأساسية

لا نستطيع أن نغفل أهمية توافر بنية أساسية صحية وملائمة لازدهار القطاع الخاص تسمح بإمكانية الحصول على المعلومات اللازمة وتطوير الأنظمة المحاسبية لضمان دقة المعلومات المالية. أما عن البنية التحتية مثل الطرق والموانئ ووسائل الاتصالات، فلا بد أن تكون حديثة وجيدة. وإذا نظرنا الى أسواق المال، فيتعين أن تكون أسواق المال متطورة بالقدر الذي يسمح للشركات بالحصول على رأس المال عند الحاجة إليه. هذا بالإضافة الى توافر المساندة القانونية وخدمات التأمين وخدمات المحاسبة والمكاتب الاستشارية التي يسمح لها بالتعامل طبقا لمتطلبات السوق.

فعندما يتطلب تركيب خط تليفوني شهورا بدلا من أيام وعندما يصعب الحصول على المعلومات الخاصة بقوانين العمل والتسجيل والتراخيص والضرائب في الوقت المناسب خاصة، لن يتمكن المبادر من الاستمرار بشكل قانوني وسيتحول إلى فريسة سهلة للمسؤولين المنحرفين. وعندما لا يتاح للمشروع الصغير التعامل مع أنظمة بنكية فعالة، تتأثر تعاملاته نتيجة لزيادة المخاطر عند تعامله بالأوراق النقدية.

السياسات الحكومية

القدرة على خلق أنظمة مشجعة ومحفزة لتحويل المشروعات الصغيرة العاملة خارج الاطار الرسمي الى مشروعات داخل حلبة الاقتصاد الرسمي يجب أن يكون على رأس قائمة اهتمامات الحكومات. فالسياسات الحكومية يمكنها أن تساعد على تكوين قطاع خاص ناجح وواعد عن طريق الاهتمام بثلاث محاور رئيسية هي سياسات حكومية صائبة، وسياسات تسمح للأعمال بدخول أسواق جديدة، وسياسات تضمن للمشروعات القدرة على البقاء على المدى الطويل مع تحقيق الربح المناسب.

فالسياسات الاقتصادية التي تؤثر على العمل بشكل مباشر تشكل خطرا على المشروع. وهناك شرحا مفصلا لمقومات تلك السياسات فى ملحق لهذه الورقة. والحكومات قادرة على وضع العراقيل أمام المبادرين المقبلين على إنشاء مشاريعهم سواء عن قصد أو نتيجة لسياسات خاطئة يكون لها أثرا كبيرا على الحد من نمو النشاط الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، حين تفرض الحكومة كثيراً من الضوابط على أسواق معينة، تزيد هذه الضوابط من تكلفة النشاط في هذه الأسواق نظرا لتكلفة الإجراءات التي من شأنها أن تؤثر على الربح وتخفضه وتجعل الشركات غير مقبلة على القيام بتلك الأنشطة. وعادة ما تظهر تلك الضوابط المقيدة عند محاولة الحصول على رأس المال أو عند التعامل مع الضرائب أو قوانين العمل أو الأجور ومراقبة الأسعار أو محاولة الحصول على المعلومات أو منافسة الشركات الكبرى القائمة.

القطاع الخاص لا بد أن يكون قادرا على تحقيق الربح الكافي لاستمرار النشاط على المدى الطويل، وإلا ما اتخذ قرار بالدخول الى السوق فى المقام الأول. وتكاليف بدء النشاط واستمراره تشكل عاملا مهما في ربحية المنشأة. ولذا فإن السياسات الحكومية التي تؤدي إلى زيادة تكاليف النشاط تضر بربحية المشروع وتؤدي القطاع الخاص بشكل عام. وهناك 3 مجالات أساسية في هذا المفهوم هي المعدلات الضريبية وقوانين العمل وبيروقراطية الإجراءات.

بوضوح أكثر، المعدلات الضريبية المرتفعة تؤدي إلى خفض الربح وبالتالي إعاقة هذه الأنشطة. وقوانين العمل يمكن أيضا أن تؤدي إلى ارتفاع التكاليف فى حال تحديد حد أدنى للأجر يكون عند مستويات مرتفعة أو عند تحديد فوائد عالية المعدلات. وعند تشديد الضوابط، يضيع وقت المبادرون فى محاولة

الاستجابة لتلك الضوابط بدلا من قضاء الوقت فى نشاط انتاجي يعود بالقيمة المضافة على المشروع والمجتمع، مما يؤدى أيضا الى بقاء تلك المشروعات فى ظل الاقتصاد غير الرسمي.

ويجب الإشارة أيضا الى دور الحكومات المحلية، أى البلديات ومجالس المحافظات. فدور المحليات التى تتعامل مع وضع وتنفيذ السياسات والضوابط على المستوى المحلي يمثل دورا هاما فى تهيئة المناخ الملائم للأعمال. فعلى المستوى المحلي يمكن للحكومات أن تزيل بعض الضوابط والأنظمة الضريبية المعوقة لنمو المنشآت التجارية والصناعية، اذا كان لتلك الحكومات بعض السلطات فى اختيار القواعد الحاكمة للنشاط داخل منطقة جغرافية معينة. كما يمكن للحكومات على مستوى المحليات اصدار أنظمة جديدة من شأنها تسهيل اجراءات التقاضي. ففى حال ضعف قدرة القضاء على تطبيق وتنفيذ الاحكام، يصعب إنصاف المظلوم أو الشاكي ويبقى تنفيذ العقود المبرمة مسألة خاضعة للأحكام الشخصية.

ولكن ما هي أهمية البحث فى صلاحيات وسلطات ومشاكل الحكومات المحلية؟ وجهة النظر الأولى للاجابة عن هذا السؤال تكمن فى أنه من صميم مصلحة هذه الحكومات المحلية الاتجاه نحو الإصلاح والتحول الى حكومات مشجعة لنمو القطاع الخاص والمبادرات الجديدة. فالحد من حجم اقتصاد الظل او الاقتصاد غير الرسمي على المستوى المحلي يعنى زيادة الدخل وزيادة قدرة المحليات على تقديم الخدمات العامة.. بالإضافة الى خفض معدلات البطالة وارتفاع مستوى المعيشة مما يؤدى الى دعم واستقرار المؤسسات السياسية. ففى كثير من البلدان النامية، كانت بعض الحكومات المحلية أكثر نجاحا من مثيلاتها فى تحقيق الرخاء على مستوى المحليات عن طريق خلق ضوابط محفزة للأنشطة التجارية والبعد عن التمييز والمحاباة، مما شجع بعض المشروعات على الانتقال من مدينة الى مدينة أخرى مجاورة. وعلى الجانب، عندما ترفض الحكومات المحلية أخذ دور الريادة نحو التحول الى حكومة رشيدة صائبة فى سياساتها، تأتى الحلول من قبل القطاع الخاص، عن طريق مكاتب التمثيل والغرف التجارية التى تقوم بتمثيل المبادرون ومطالبة الحكومات بالشفافية ومحاسبة الهيئات الحكومية على السياسات والقرارات التى اتخذتها. وهنا يكون دور القطاع خاص قوى فى مساعدة الهيئات الحكومية على أن تكون هيئات فاعلة

وإرشاد تلك الحكومات نحو تطبيق سياسات ومعايير الحوكمة الجيدة.

- إزالة المعوقات امام الرياديين .. تشكيل حكومات كفاء
- الشفافية والمحاسبة: جعل الهيئات الحكومية أكثر شفافية والتمكن من محاسبتهم في جميع أفعالهم الإيجابية والسلبية.
- القواعد المنظمة للأنشطة: تعريفهم بالتقنيات الحديثة وتوفير التعليم لهم لخفض الوقت المستغرق في التنفيذ، والعمل على الارتقاء بمستواهم المهني ودرجة المعرفة لديهم والقضاء على مظاهر المحسوبية والمحاباة.
- تضارب المصالح: وضع القواعد الواضحة لتضارب المصالح وضمان التنفيذ السليم لهذه القواعد والذي من شأنه القضاء على الاتفاقات الشخصية والداخلية المشبوهة.
- الأجور: زيادة أجور العاملين ومراتب مسؤولي الحكومة لجعلهم أكثر قدرة على المنافسة مع القطاع الخاص.
- المراقبة: الإرشاد والتعريف بالمراقبة لضمان التطبيق السليم والعدل للإجراءات والقواعد.

دعم ومساندة الرياديين في الدول النامية

إصلاح السياسات والضوابط والمؤسسات: حالة بيرو
البيروقراطية تمثل أكبر المكبات التي واجهت بيرو خلال أواخر الثمانينات، حيث تكس المواطنون أمام المكاتب الحكومية وتكدست الأوراق بسبب الإجراءات البيروقراطية التي تكلف مواطنيها كثير من الوقت والمال الذي يشكل عبء إضافي على تكلفة القيام بنشاط اقتصادي. وقد أعد معهد الحرية والديمقراطية في بيرو مسودة لقانون يصمم إستراتيجية للإدارة تعمل على تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتسهيل عملية الإصلاح المؤسسي. هذه المسودة التشريعية تقوم على الاستماع لآراء ومناقشات متخصصين قانونيين وأعضاء في البرلمان. وفي يونيو 1989، تمت الموافقة على المسودة بالإجماع في البرلمان من قبل الأحزاب السياسية بدون أية تعديلات جوهرية، ووضع قانون "تبسيط الإدارة". وأصبح لدى حكومة بيرو حاليا الأساليب اللازمة لتقليص وإزالة

الريادية

الإجراءات الغير ضرورية وجعل الإدارة العامة أكثر فاعلية وبالتالي خفض تكاليف التعاملات. يرتكز القانون الجديد على أربعة أعمدة محورية هي:

- تخفيف الإجراءات المفروضة قبل بداية النشاط لتفادي خلق معوقات قانونية أمام تأسيس المشروعات.

- الاحتفاظ بتكلفة الإجراءات القانونية اللازمة لبداية النشاط الاقتصادي عند مستوى تكلفة منخفض لتفادي العمل فى ظل اقتصاد الظل.

- اللامركزية في إجراءات اتخاذ القرارات الخاصة بالمشروعات التجارية والصناعية.

- تشجيع المشاركة لمراقبة تطبيق جميع القرارات.

قام الرئيس "ألان جارسيا بيريز" بعد إقرار القانون باستدعاء خبراء معهد الحرية والديمقراطية للإشراف على عملية تنفيذ القانون وقام بإنشاء آلية أطلق عليها "محكمة تبسيط الإدارة" لتجميع الاقتراحات من المواطنين وتقييمها لإعادة تنظيمها والكشف عن البيروقراطيات الناتجة عن القانون. ولتسهيل عملية المشاركة العامة تم وضع صناديق صفراء كبيرة في المراكز الرئيسية للمعهد وفي كثير من المكاتب الحكومية إلى جانب محطات الراديو والتلفزيون ومنافذ الصحف حتى يتمكن الجميع من الإدلاء بأصواتهم بأكثر الطرق ملائمة لهم، وأيضا تشجيع أجهزة الإعلام لعرض مشاكل المواطنين وتظلماتهم. وعند عثور أجهزة الإعلام على الحالات القاسية، كانت تقوم بتغطيتها إعلاميا لتشكيل ضغط شعبي لا يمكن للسياسيون من تجاهله. وكانت شاشات التلفزيون تعرض شكاوى المواطنين وتحل على الهواء مباشرة وبصورة علنية صباح أحد أيام الاسبوع. وكان هذا البرنامج يدار بمعرفة المعهد وتحت الإشراف الدقيق لرئيس الجمهورية.

بالإضافة إلى برنامج تبسيط الإدارة، قامت الحكومة باتخاذ معايير للإصلاح الهيكلي، فعلى سبيل المثال، تم وضع برنامج لتسجيل الملكية من أجل تعزيز حقوق الملكية الخاصة لأصحاب الأعمال وبخاصة هؤلاء الذين يعملون فى ظل الاقتصاد غير الرسمي. وشمل هذا البرنامج أيضا منح الصفة الشرعية للملاك الأراضي من الفلاحين في المناطق النائية، كما ساعد معيار تبسيط الإدارة على استعادة المبادرين من اقتصاد الظل للمشاركة في الاقتصاد الوطني الرسمي.

هذا وقد قامت حكومة بيرو بإزالة الرقابة على الأسعار مما سمح لآليات السوق بفرصة تحديد الأسعار، بالإضافة الى إزالة الدعم عن الفوائد وأسعار الصرف، وتخفيض معدلات الضريبة وتخفيض عدد الضرائب وإزالة الإعفاءات الخاصة بأنشطة وأعمال الرياديين. كما تم السيطرة على التضخم وتخفيض الإنفاق الحكومي، وأعلنت الدولة عن خطتها لخصخصة الشركات المملوكة للدولة وإعادة العلاقات مع المجتمع المالي العالمي.

إزالة العقبات: تبسيط الأنظمة في الإكوادور

تم تكرار أفكار وبرامج معهد الحرية والديمقراطية في بيرو مرة أخرى في عدة بلدان منها الإكوادور، حيث قامت المؤسسة المحلية للرياديين في الإكوادور وهي مؤسسة تطوعية خاصة تعتنق اتجاه خفض الأعباء على النشاط الاقتصادي في الدولة. ركزت تلك الجمعية على القضاء على الفساد وأيقنت أن فرص انتشار الفساد تظهر في ظل نظام غير فعال، هزيل وضعيف. وقد اقترحت الجمعية، في سبيل مواجهة مشكلات الفساد والإصلاح القانوني في الإكوادور، تقليص حقيقي لفرص الفساد عن طريق تخفيف وإزالة القوانين التجارية المتكررة والمتضاربة. ولتحديد منابع الفساد، قامت الجمعية بمراجعة القوانين التجارية للدولة وتشمل قوانين الإنتاج والتجارة الخارجية وتحديد الأسعار الرسمية في القطاع الخاص والتحول التكنولوجي. أظهرت دراسات الجمعية أنه منذ اعلان النظام الجمهوري في إكوادور منذ 150 عاما تم سن ما يزيد عن 92 ألف قاعدة قانونية دخلت منها 52 ألف قاعدة حيز التنفيذ. كانت تلك القوانين والقواعد الكثيرة شديدة التداخل والتعقيد والتضارب مما خلق مناخ من الفوضى القانونية وأدى إلى خضوع عملية التطبيق إلى الحكم الشخصي للبيروقراطيين.

كما عملت الجمعية على دعم الغرف التجارية والصناعية والزراعية واتحادات العمال والوزارات والهيئات الغير حكومية واقترحت القيام بالإصلاحات القانونية للحكومة. وبالرغم من الاضطراب السياسي الذي يعوق العلاقة ما بين القطاع الخاص والحكومة في الإكوادور فقد استطاعت الجمعية أن تلغي ما يزيد عن 1300 قانون قديم ومتضارب خاص بالتعاملات التجارية للدولة. والأهم هو ما تم الإعلان عنه من تبسيط القوانين التي تشمل ضرورة خلق حماية قضائية واحترام أولوية الدستور كأساس لشرعية وسريان القوانين

الريادية

المنبثقة عنه. كما اتفقت الهيئات التنفيذية على إتباع منهجا واحدا لإتخاذ القرارات وتم الاتفاق على توفير الشفافية ومحاسبة متخذي القرار. واستمرت الجمعية في العمل مع الغرفة التجارية للضغط على الحكومة لتبني تشريعات من شأنها إزالة القوانين الحالية المتضاربة.

تجربة تلك الجمعية والمفكرين والجمعيات الأخرى توضح أنهم لعبوا دورا جوهريا في عملية تبسيط القوانين. فعادة ما تميل الحكومات إلى وضع القوانين وتنفيذ الإصلاح من أعلى إلى أسفل كحل للمشكلة، في حين أن آراء المتعاملين في القطاع الخاص تعتبر المحور الأساسي للقيام بالإصلاح القانوني والتنظيمي. والقطاع الخاص له دراية بالآثار السلبية الناتجة عن عدم توحيد القوانين والإجراءات وكيف يمكن أن يهدد ويعرقل النشاط الاقتصادي ونموه ويؤدي إلى انتشار فرص الفساد. ويعد هذا الاتجاه في عمليات الإصلاح اتجاها يبدأ من الجذور ويعتبر أكثر فاعلية على إنجاح عملية الإصلاح.

تبسيط الإدارة في بيرو: الإنجازات

تم تبسيط عملية التسجيل للبدء في نشاط خاص لتستغرق يومين فقط بدلا من 289 يوما. وبعد تطبيق قانون التسجيل الموحد، زاد عدد المشروعات التي تم تسجيلها زيادة مذهلة.

وقد تم مراجعة إجراءات وتراخيص الاستيراد والتصدير وإلغاء بعضها من الهيئات الحكومية مثل المعهد القومي لتسجيل المستوردين والتجارة الخارجية وتم إلغاء الرسوم والاجراءات غير الضرورية.

تم إصدار الأحكام القضائية لتطبيق حرية استخدام وتحريك سعر الصرف من الشركات والأفراد مشجعين بذلك على إعادة توزيع رأس المال والتوسع في إيجاد مصادر للائتمان.

تم تبسيط إجراءات الحصول على امتياز النقل المحلي والعالمي. هذه الإجراءات الجديدة شجعت الاستثمار وحفزت على إنتاج ناقلات محلية مما أدى إلى تحسن خدمة الركاب.

اكتسبت العقود المبرمة والمحددة المدة للعمالة صفة شرعية للتغلب على مشكلات العمالة الثابتة. تلك النوعية من العقود كانت مستخدمة بشكل غير قانوني ولكنها كانت تعد مخاطرة من قبل صاحب العمل والعامل حيث

لا يمكن الاستناد عليها قانونيا. هذه المرونة التي أكتسبها العاملون أوجدت معيارا جديدا يساعد على الحد من البطالة ووفى أحيان أخرى خفض العمالة عند ظهور حالة ركود اقتصادي.

تم تبسيط إجراءات المستفيدين من خدمات التأمينات الاجتماعية الحكومية وتسهيلها على الأراامل واليتامى وغير القادرين للحصول على مستحقاتهم.

تم إعادة صناعة الطيران المحلي وتنظيمها وتم تبسيط إجراءات تسجيل الطائرات واستخراج رخصة التشغيل، مما أدى إلى تشجيع شركات طيران جديدة لتوفير الخدمة للركاب والبضائع؛ والتوسع في الخدمات وربط ليما والمدن الأخرى.

إعادة تنظيم كل القطاعات مثل الزراعة والاتصالات والصحة. في قطاع الصحة على سبيل المثال، تم إتاحة الفرصة للشركات الخاصة لتتنافس مع إدارة التأمينات الاجتماعية الحكومية.

المعوقات الإدارية للريادية في وسط آسيا³

قام مركز المشروعات الدولية الخاصة بالتعاون مع جمعيات رجال الاعمال في وسط آسيا بتنظيم سلسلة من الندوات للتعرف على المعوقات الإدارية التي تواجه المبادرات الفردية لإنشاء مشروعات جديدة. عقدت هذه الندوات عام 2002 وحضرها أكثر من مائة صاحب مشروع من بين اولئك الذين يمكن تصنيفهم كرياديين من دول متعددة من وسط آسيا. أظهرت المناقشات التي تمت خلال الندوات أن نظام التراخيص والقواعد التنظيمية موروثه عن النظام السوفيتي. فنظام التراخيص اشتمل على ضرورة الحصول على موافقات من السلطات للقيام بأى عمل حتى متناهى الصغر. وعلى الرغم من أن حكومات وسط آسيا تتسم بدعمها المعلن وتشجيعها لإتباع سياسات السوق الحر، إلا أنها ترغم رجال الأعمال على الحصول على تراخيص وموافقات على جميع العمليات بما فيها أدق الخطوات منها. فاتباع الريادية بتكدر عدد الإجراءات والأنظمة التي تقيد أنشطة الأعمال وتؤدي إلى خسارتها على مستوى جميع القطاعات

الاقتصادية. وعندما يتطلع الريادي لإصباغ صفة الشرعية على التسجيل، سريعا ما يكتشف أن الصعوبات التي تواجهه هي صعوبات على جميع المستويات. فالذين يلجئون إلى الرشاوى يتمكنون من المحافظة على الاسعار عند مستوى منخفض في بداية الأمر حتى يتمكنون من إجبار المنافسين على ترك الساحة. ويمكن تصور الآثار السلبية لتلك الممارسات على الطبيعة التنافسية للنظام الإقتصادي وتفاعل قوى السوق، مما يضطر الكثيرون إلى اللجوء إلى العمل في اطار الاقتصاد غير الرسمي.

فلدى تسجيل الشركة وبداية العمل الرسمي، تخضع بصورة مستمرة للمعوقات الإدارية نتيجة للمراقبة والتفتيش الدوري مما يؤدي الى استنزاف صاحب العمل ودفعه الى التحول الى الاقتصاد غير الرسمي.

أما عن الوضع في أباكستان فقد أرغمت المشروعات المتوسطة والصغيرة على ترك الساحة نتيجة للنظام الضريبي المتضارب والمتعسف. فإلى جانب المعدلات الضريبية المرتفعة، اتسم الهيكل الضريبي بالتذبذب والتغير المستمر، ويتم وضع الانظمة بصورة تحكومية تشكل بيئة غير مشجعة على البدء في النشاط أو الاستمرار فيه. ونتيجة لتعقد وتضارب وتغير النظام الضريبي، أرغم أصحاب النشاط الاقتصادي على اللجوء إلى الاقتصاد الغير رسمي، سواء عن طريق عدم التسجيل أو عن طريق إتمام المعاملات نقديا دون تسجيلها في الملفات للتهرب من الضرائب.

وكما عبر الرياديون عن افتقادهم للنظام المصرفي السليم في أباكستان. حيث لا يتمتع الريادي بالقدرة على سحب أرصده من البنوك ويقتصر السحب من الرصيد المصرفي على تغطية المصروفات الخاصة بالأجور والمرتبات ومصاريف السفر. وقد بررت البنوك هذا القيد بافتقارها للأرصدة النقدية. ونتيجة لهذا الوضع، وجب على أصحاب المشروعات التعامل مع الموردين الذين لديهم حسابات بنفس البنوك من أجل شراء السلع والمنتجات من خلال التحويلات المصرفية فقط. وقد دفع هذا الوضع بأصحاب المشروعات إلى الانصراف عن التعامل مع البنوك والاحتفاظ بأرصدهم البنكية في أماكن بعيدة عن البنوك حتى لا يقعوا تحت طائلة المشاكل المترتبة عن نقص السيولة البنكية.

هذا وقد أكد مجتمع الاعمال أن افتقاد الرغبة السياسية للتغيير هي أهم مشكلة تواجههم حيث لا تبذل الحكومات في وسط أسيا أية مجهود لإزالة

المعوقات الإدارية التي تحجب الاستثمار والتجارة الإقليمية، سواء بسبب عدم إدراك تلك الحكومات لحجم المشكلة أو لعدم استعدادها لمواجهة المشكلة. وأكد رجال الأعمال أن الحكومات ينقصها الفهم الكافي لآليات السوق الحر والاستفادة المحققة من ورائه للمجتمع ككل. ونتيجة لذلك، استمر القطاع غير الرسمى فى النمو مما تسبب فى ضياع حصيلة كان يمكن للدولة أن تستخدمها فى صرف رواتب موظفيها والابتعاد بهم عن إغراء الحصول على الرشاوي من مجتمع الأعمال. وبالطبع هناك بعض المستفيدين فى الأجهزة الحكومية من هذا الوضع فيقومون بالاحتفاظ بالسياسات الحالية والتشريعات التي تضمن زيادة المعوقات الإدارية.

جمعيات رجال الأعمال تشارك فى خلق مناخ مشجع للمشروعات من خلال الأجندة الوطنية للأعمال

فى بعض المجتمعات، يسود اعتقاد غير صحيح بأن فوائد اقتصاد السوق الحر ستتحقق فور خروج الحكومة من معادلة السوق. ولكن الحقيقة أن للحكومة دورا هاما فى اقتصاد السوق لأنها تضع القواعد والضوابط التي تضمن عدالة ودقة تنفيذ العقود المبرمة. ولذا فإن هياكل اقتصاد السوق تتطلب أن تقوم الحكومات بتوفير معلومات واضحة ودقيقة يمكن بمقتضاها وضع القواعد والضوابط طبقا لاحتياجات ومشكلات مجتمع الأعمال. وعندما يتم استبعاد قطاع الأعمال من المشاركة فى اتخاذ القرار ووضع السياسات، تقوم الحكومة فى أغلب الأحوال بوضع سياسات غير مدروسة وجزئية لإدارة أنشطة السوق مما يؤدي إلى الإضرار بالقطاع الخاص.

ومن هنا يكون تمثيل قطاع الأعمال من خلال جمعيات رجال الأعمال وغرف التجارة والصناعة من الأدوات الهامة عند وضع السياسات المؤثرة على النشاط الاقتصادي، لأن لتلك الجمعيات قدرة فريدة على مراجعة وجمع المشاكل والتوصيات المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي، وأيضا القدرة على توصيل تلك المقترحات إلى صانعي السياسات ومتخذي القرار.

وفى سبيل التعرف على أولويات مجتمع الأعمال والسياسات المفضلة لديهم، هناك عدة أساليب منهجية من أهمها إعداد الأجندة الوطنية للأعمال التي

يمكن للجمعيات من خلالها التعاون مع الحكومة على خلق مناخ مشجع للأعمال. ومن أجل إعداد الأجندة الوطنية للأعمال، يتم عقد لقاءات بين رجال الأعمال للتعرف على مطالبهم ومشاكلهم الدقيقة في العمل، وينتج عن تلك الاجتماعات وضع مقترحات بالحلول والأولويات فيما يخص تغيير السياسات والقوانين بهدف تشجيع الاستثمار وحفز النمو الاقتصادي. والأهمية الأكبر لأجندة الأعمال الوطنية أنها أداة هامة في التأثير على صياغة السياسات العامة، كما أنها من أهم أدوات تشجيع روح الانتماء لدى مجتمع الأعمال حيث يشاركون باعتبارهم قطاع خاص وطني مع المؤسسات الحكومية في صياغة السياسات العامة.

وتساعد الأجندة الوطنية للأعمال على تحديد القوانين والضوابط التي تعوق النشاط الاقتصادي وتضع مقترحات جوهرية لإزالة تلك العقبات لتحسين مناخ وبيئة الأعمال. وأثناء بناء المواقف والاتفاق عليها من أجل الاعلان عنها في الاجندة الوطنية للأعمال، يتعرف القطاع الخاص على السياسات العامة التي تؤثر على إنتاجيتهم ومعدلات أرباحهم فيسعون الى الاتصال بالمؤسسات الحكومية صانعة القرار لتوصيل آرائهم إيماناً منهم بأن آرائهم ستؤخذ بعين الاعتبار من أجل المصلحة الوطنية العامة.

وقد قامت أوكرانيا بوضع أجندة وطنية للأعمال منذ عام 2002 نجحت في بناء تحالف قوى بين جمعيات رجال الأعمال المنتشرة في أنحاء أوكرانيا. وقد استعرضت الأجندة الوطنية للأعمال في أوكرانيا قطاعاً عريضاً من السياسات والقضايا والقوانين والتشريعات وتأثيرها على الأداء الاقتصادي لرجال الأعمال واشتملت على بعض المقترحات اللازمة لمحاسبة الأجهزة الحكومية وتبسيط الإجراءات وتخفيف القيود على النشاط الاقتصادي واقتراح بعض التحسينات التي من شأنها رفع معدلات التنمية.

وفي روسيا، قامت جمعيات الأعمال في ثمانية أقاليم روسية بوضع أجندة وطنية للأعمال. وفي سبيل ذلك، تم بناء تحالف قوى بين جمعيات رجال الأعمال في تلك الأقاليم، تمكنت من مواجهة قضايا وثيقة الصلة بفشل الحكومات المحلية في خلق مناخ مشجع للأعمال. ففي إقليم برما على سبيل المثال، أنحصر التركيز على تحسين أساليب الحصول على معلومات تهم الرياديين وخلق فرص الحصول على قروض صغيرة وحماية حقوق الرياديين. وفي أقاليم أخرى، تم بحث قضايا

أخرى مثل الضرائب والمعوقات الإدارية التي تعوق النشاط الاقتصادي. وأثناء إعداد الأجندة الوطنية للأعمال تم إنشاء شبكة للمعلومات بين الجمعيات فى الأقاليم الثمانية المشاركة فى إعداد الأجندة، مما ساعدهم فى عملية التشاور والاستماع الى تجارب الغير. كما ساعدت عملية إعداد الأجندة الوطنية للأعمال على رفع الكفاءة المؤسسية للجمعيات عن طريق إقامة المنتديات وبرامج التدريب والموائد المستديرة. وقد أدى نجاح البرنامج الى تكرار التجربة فى ثماني مقاطعات أخرى فى روسيا. وكان الاهتمام بتمثيل المبادرين مثارا للدهشة فقد تمكنت الجمعيات من تجميع الرياديين وتشكيل نموذج فعال للحوار بين الهيئات الحكومية والقطاع الخاص والتعرض لأخطاء المؤسسات المحلية مما أعطى قوة دافعة لبرنامج مشابه على المستوى القومي تم تنفيذه من قبل الاتحاد الروسي لمتوسطي وصغار الرياديين.

نحو حفز روح الريادية بعد الحقبة الاشتراكية

بدأت بعض الدول التى عاشت فى ظل السياسات الاقتصادية الاشتراكية فى التحول نحو اقتصاد السوق الحر مما أثر على نمو القطاع الخاص بها خلال الحقبة الاشتراكية وامتد هذا الاثر وتلك الثقافة لتؤثر فى مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق. ومن هنا كان توفير برامج التدريب أهمية كبرى فى تلك الدول. فعند التحول نحو اقتصاد السوق الحر، تتولد الرغبة لدى المواطنين بالاستعداد لإقامة مشروعاتهم الخاصة ولكنهم يفتقدون المعارف والمهارات اللازمة لذلك. واستجابة لذلك قامت بعض المؤسسات المدنية غير الهادفة الى الربح ومنها المركز الدولي لدراسات الريادية فى رومانيا بتبنى بعض السياسات فى محاولة لمساعدة الدولة على بناء القطاع الخاص بالرغم من سيادة ثقافة الاعتماد على الدولة كجهة رئيسية فى توفير الوظائف وكمصدر رئيسى من مصادر الأجور والمرتببات.

وأدرك المركز الدولي لدراسات الريادية فى رومانيا الحاجة الملحة لتطوير مهارات الريادية، فالمبادر فى رومانيا يفتقد الى المعرفة الأساسية عن كيفية إدارة الموارد المالية وكيفية وضع خطة عمل وخطة تسويق وخطة للتدفقات المالية. وقام المركز بتنظيم دورة مكثفة لمدة أسبوع لتوفير التدريب على اقتصاديات السوق

الريادية

وأساسيات التنظيم لإنجاح المشروع، وتم تدريب ثمانية من الرومانيين المجيدين لغة الإنجليزية في الولايات المتحدة تمهيدا لاعاداهم معلمين للدورة الرائدة. وعند تنفيذ برنامج التدريب وتقديم المعرفة الحديثة والمهارات الخاصة بإدارة النشاط الاقتصادي الخاص، تولد لدى المتدربين الرغبة في العمل على إجراء الإصلاحات القانونية والاقتصادية والسياسية اللازمة لتنمية المشروعات الصغيرة.

كانت الدورة الأولى للمركز حول "الريادية والشركات الخاصة في ظل السوق الحر: دورة للمبادرين". تعرضت هذه الدورة إلى التعريف بالشركات الخاصة والسوق الحر، واشتملت على شرح لمفاهيم الريادية والمنافسة والمخاطر والعائد، وجرت المناقشات حول مبادئ تأسيس مشروع خاص ناجح وكيفية تنمية المشروع وأساليب مواجهة تحديات العمل والمنافسة داخليا وخارجيا. وكان لتلك البرامج التدريبية دورا مهما في توفير المعرفة اللازمة لتطوير وتنمية القطاع الخاص. ويجب أن نشير هنا إلى أن تنفيذ تلك البرامج يحتاج إلى استراتيجية للانتشار وجذب الجمهور المستهدف من الرياديين ونشر التوعية بأهميتها، حيث أن التحول لاقتصاد السوق يحتاج إلى دعم جماهيري لمساندة عملية التحول ذاتها.

الريادية وتجربة مونتنيجرو

واجهت الشركات الصغيرة والمتوسطة في مونتنيجرو خلال أواخر التسعينات، كثير من المشاكل بسبب صعوبة المنافسة مع الشركات الكبرى، حيث حرمت من الحصول على نفس المعاملة التمييزية التي تتمتع بها الشركات الكبرى، بالإضافة إلى إقبالها بضرائب مرتفعة بصورة غير منطقية وعدم قدرتها على الدفاع عن قضاياها بصورة قانونية. وفي ظل هذا الظروف، قام مجموعة من الاقتصاديين البارزين ورواد الأعمال في مونتنيجرو عام 1999 بتأسيس مركز أعمال مونتنيجرو لدعم الريادية والإصلاح الاقتصادي والخصخصة، بهدف الارتقاء بالمستوى المعرفي للرياديين في مونتنيجرو. وقد قام المركز بتنظيم دورة حول البدايات اللازمة للمشروعات الخاصة شارك بها أكثر من 1200 ريادي عدد من الرياديين الواعدين اشتملت على كيفية اعداد دراسات تقييم

السوق ووضع خطة العمل والتسويق والتمويل وتنوع المنتجات والخدمات ووضع استراتيجيات التسويق. وبعد أن قام 300 من المشاركين في تلك الدورات بإقامة مشروعاتهم الخاصة، امتد نشاط المركز ليشمل بناء المناخ المناسب للشركات القائمة والحديثة، لحفز القطاع الخاص على المشاركة في وضع السياسات العامة المناسبة لنمو القطاع الخاص.

وفي عام 2001، قام المركز بمساعدة تسع جمعيات جديدة تمثل القطاع الخاص، على العمل من أجل تبسيط الإجراءات الخاصة بتسجيل المشروعات الجديدة والبحث في مشاكل عدم القدرة على اقتحام الاسواق الخارجية وتوفير التمويل الكافي للبدء في مشروعات جديدة او التوسع في المشروعات القائمة بالإضافة الى البحث في سبل حماية حقوق الملكية وعدم نفاذ القوانين السارية.

الخلاصة

خلق المناخ المناسب لظهور الرياديين هو الأساس في نمو المبادرات الفردية. فالمناخ المناسب يشمل وضع ضوابط ملائمة لنمو القطاع الخاص وضمان التدفق الحر للمعلومات وتنفيذ برامج لرفع كفاءات الرياديين المتحمسين. ففي أحيان كثيرة، تضيع المبادرات الواعدة في بعض الدول وسط المقاومة اليومية للقواعد التنظيمية المتضاربة والمرهقة، كما تضيع روح الريادية عند فقدان أصحاب الأعمال الصغيرة الأمل في الوصول الى مصادر التمويل والتعليم المتخصص. وهذه البيئة غير المواتية لنمو القطاع الخاص والمبادرات الخلاقة، غالباً يلجأ الرياديون الواعدون الى العمل في ظل الاقتصاد غير الرسمي. وبينما تقع المسؤولية في خلق المناخ المشجع لنمو الريادات على عاتق الحكومات، فإن مساهمة القطاع الخاص الوطني في وضع السياسات العامة وتنفيذ برامج رفع الكفاءات من خلال جمعيات رجال الاعمال ومؤسسات المجتمع المدني لها أيضاً دوراً هاماً في تهيئة المناخ المناسب.

ملحق أ: السياسات المشجعة للريادية الخلاقة

مؤشر الأداء	السياسة
تطبيق حصص وإجراءات الاستيراد والأسعار وتراخيص التصدير وضوابط الصرف وتحيز مستويات الجودة.	معوقات غير التعريفية الجمركية
معدلات التعريفية الجمركية، وحدودها، وعدد الفئات الخاصة بها، ومدى التطابق في التنفيذ	معوقات التعريفية الجمركية
وضع ضوابط ملزمة أو حوافز تدمر آليات السوق الحر من أجل استخدام المدخلات المحلية	ضوابط محلية
هل هناك سعر صرف واحد أم متعدد، مستوى تدخل الحكومة في تحديد سعر الصرف، هل يوجد سوق موازى لسوق الصرف، هل هناك فجوة بين معدلات الصرف المختلفة، وهل الفجوة مؤثرة	معدلات صرف طبقاً لأسعار السوق
ضوابط تحويل رأس المال، وعمليات الاستيراد، التحويل النقدي، العملة الصعبة، وحسابات البنوك	حد أدنى لمراقبة الصرف
الحفاظ على سعر إيجابي للفائدة الحقيقية طبقاً للسوق	سعر الفائدة الحقيقية محددة طبقاً للسوق
هل هناك آثار ضارة على برامج الائتمان الخاصة بالتصدير والزراعة والتنمية	حد أدنى لسعر الفوائد التفضيلية
غياب التمييز عند توزيع موارد رأس المال	عدالة توزيع رأس المال
قدر من الرقابة الرسمية على الأسعار والأجور	مراقبة محدودة للأجور والمرتبات
هل هناك حدود لدعم السلع والخدمات، وهل الدعم موجه لفئات معينة أم أنه شامل للجميع	حد أدنى للدعم
عجز وفائض معدل إجمالي الناتج المحلي	ميزانية تقديرية متوازنة
انخفاض معدلات ضرائب الشركات والأشخاص لتحفيز الادخار والاستثمار	خفض السعر الهامشي للضريبة
معايير لتشجيع العدالة في المحصلات الضريبية	محصلات ضريبية موحدة/متساوية
بيع فعلى أو إغلاق لشركات الدولة	إغلاق الشركات الحكومية الغير استراتيجية
تحويل إدارة الشركات المملوكة للدولة لتدار من قبل القطاع الخاص	حق استغلال خدمات الدولة

لا مركزية الشركات؛ توفير العمالة ومعايير أخرى لخفض التكاليف؛ تحسين إدارة الشركات المملوكة للدولة عن طريق التدريب؛ معايير أخرى لرفع الفاعلية والربحية للحد الأقصى	خصخصة صورية
نفس الضوابط للشركات المحلية والأجنبية، حوافز متساوية	معالجة عدم التمييز
الترحيب بالاستثمار الأجنبي؛ رعاية الدولة للعروض التجارية؛ إدارة فعالة لتشجيع الاستثمار	حوافز مشجعة أو تشجيع محفز
إحصائيات حكومية موضع ثقة وفى الوقت المناسب، منظمة، المعلومات المالية؛ وجود حرية الصحافة	معلومات
قوانين واضحة ومطبقة ومؤكدة على حق الفرد فى الملكية الخاصة؛ ضمان فعال للحرية الفكرية؛ المساحة المناسبة التى تمكن المالك الخاص من العمل؛ خطوات لتقليص القطاع الحكومي	حقوق الملكية الخاصة
حكومة نزيهة وماهرة وإيجابية	إدارة فعالة للحكومة
وجود المؤسسات القانونية والمحاسبية؛ مسايرة للمعايير الدولية	أنظمة قانونية ومحاسبية
وجود بنية تحتية قوية لدعم معاملات القطاع الخاص وجهود الحكومة لتحسين البنية التحتية	البنية التحتية

- 1- "البنك الدولى"، القيام بالنشاط فى 2004 : فهم الأنظمة
- 2- مزيد من المعلومات، برجاى مراجعة المطبوعات مشتركة بين ، Appraisal Institute ، CIPE، Fannie Mae & IRPF . أسواق الملكية الحقيقية: ألح "الحقيقى" للتطور الإقتصادى، متواجد على موقع مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- 3- هذه الأجزاء تستعرض بعض الاكتشافات التي قام بها زلاتوكوفاتش وإيلينا سوهير فى مقال مركز المشروعات الدولية الخاصة "المعوقات الإدارية للمبادرة فى وسط آسيا"، 30 يونيو 2003 . للحصول على المقال بالكامل برجاى زيارة موقع المركز.